وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠٠٥/١/٣ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٢/٢٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٥٣٣٧٨٤ جنيهًا (فقط خمسمائة وثلاثة وثلاثون ألفًا وسبعمائة وأربعة وثمانون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٢٢٢٢١ جنيهًا (فقط مائتان واثنان وعشرون ألفًا ومائتان وواحد وعشرون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٣١١٥٦٣ جنيهًا (فقط ثلاثمائة وأحد عشر ألفًا وخمسمائة وثلاثة وستون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٢/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن